منكرات السوق وأحكامها في تلمسان الزينانية
من خلال "تحفة الناظر وغنية الذاكر"
لمحمد العقباتي (ت 871هـ / 1467م)

د. فاطمة مطيري
قسم التاريخ / جامعة تلمسان
bentalhafatima@yahoo.fr

تاريخ الإرسال 2018/04/29 تاريخ القبول: 2018/07/26

المخلص:

يتضمن موضوع هذا المقال دراسة المنكرات والسلوك المذمومة وبعض أحكامها، وعلى رأسها منكر الأسواق من غش في البيوع وتطفيف واحتكار وريا وغيرها من المعاصي والتجاوزات اللاأخلاقية، تتأذى منها النفوس ويرفضها الشرع وينفر منها الطبع، وهو ما جاء به كتاب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباتي التلمساني المتوفى سنة 871هـ/1476م، والذي تضمنه الباب السابع في كشفه وإصداره الأحكام ليس فقط على منكرات الأسواق، ولكن ضد صور أخرى عديدة مثل منكرات الشوارع والمساجد والطرق كالفحشاء والنميمة والمجادلة والحلف بغير أسماء الله وصفاته، وخروج المرأة إلى المقابر متزينة بأنواع الزينة وجلوسها إلى الصناعات، والوقوف على حوانيت البياعين، والفسحة في المنتزهات والبحر. وباعتبار محمد العقباتي شاهد عيان لعصره وبيئته، فقد تطرق لهذه القضايا

الأخلاقية والاجتماعية والآداب العامة، والتي كانت تعبر عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في تلمسان الزبانية، وحاول إيجاد الحلول المناسبة لها، وبهذا يكون العقباتي قدم نظاما صالحا لكل مجتمع في كل العصور معتمدا على نصوص تم تطبيقها في ظروف تختلف في بعض المجالات عن أوضاع عصرنا هذا.

الكلمات المفتاحية: تلمسان؛ الدولة الزبانية؛ محمد العقباتي التلمساني؛ المنكرات؛ السوق؛ الغش؛ الربا.

Abstract:

This article is the subject of a study that includes those evil and reprehensible behaviors and some of its provisions, mainly markets ANTIPATHIC of fraud in sales and cheating and monopoly and usury and other immoral sins and transgressions, which hurt the souls, rejected by the Islamic law and alienated by human nature, this subject was brought in the book of Abi ABDILLAH Mohammed Bin Ahmed Bin KASSIM Al AKBANI Al TLEMCENI who died in 1476-871, the title of the book "a masterpiece of the beholder and wealth of the reciter in keeping rituals and changing abominations", it was included in the seventh chapter in the detection and issuing of judgments not only on the markets ANTIPATHIC, but against many other sins such as street, mosques and roads abominations like backbiting and gossiping and argue and swearing without the names of Allah and His attributes, also spoke about women heading to CEMETRIES all flaunted, grooming and standing in different shops, hiking in parks and beaches. considering Mohammed Al AKBANI as a witness of his time and his environment, he wrote about the ethical and social issues and the public morals, that reflected the political, social

and economic situations, which were prevalent in TLEMCEN ALZAYANIH, and tried to find appropriate solutions for them, and thus Al AKBANI made a valid system for every society during every generation, relying on provisions applied in different circumstances than those of our time.

المقدمة:

موضوع هذه المشاركة يتناول صورا لمناكر الأسواق وبعض أحكامها من خلال كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباتي التلمساني المتوفي سنة 71هـ/1467م، والذي ينتهي إلى بيت من البيوتات العلمية في تلمسان وهي أسرة من كبار العلماء، عين في وظيفة قاضي القضاة (قاضي الجماعة) مثل جده الأقرب قاسم بن سعيد، وجده الأعلى سعيد العقباتي.

ويعد كتاب محمد العقباتي في الحسبة أشهر وأول تأليف في هذا المجال بالمغرب الإسلامي، وباعتباره شاهد عيان لعصره وبيلته، فقد تطرق في كتابه إلى قضايا أخلاقية واجتماعية تتعلق بالأداب العامة في الشوارع والطرق وخروج النساء من بيوتهن، وقضايا اقتصادية مرتبطة بمعاملات وأحكام الأسواق من بيع وشراء وسعير واحتكار وربا وقضايا أخرى مرتبطة بأهل الذمة، وولاية المحتسب وغيرها من القضايا التي كانت تعبر عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاصرها المؤلف.

فكيف نظر محمد العقباتي لهذه القضايا؟ وكيف كان طرح هذه القضايا؟ وما أهميته، خاصة وأنه صدر عن فقيه مالكي وقاضي في الشريعة الإسلامية وعارف للعادات الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية السائدة في تلك الحقبة؟ وما هي الحلول والاحكام أو النظام الذي هدف إلى تقديمه هذا القاضي للمجتمع المغربي كبديل لتلك التجاوزات والمنكرات؟

1- التعريف بصاحب الكتاب:

وقبل الشروع في موضوع منكرات السوق وأحكامها علينا أن نعرف بصاحب "تحفة الناظر" وهو شيخ أبي عبد الله بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباتي، الفقيه العالم العلامة، الإمام الحاج¹، وهو رابع علماء الأسرة العقباتية ومن الثلاثة الأوسع شهرة بعد الجد الأقرب قاسم العقباتي، والجد الأعلى سعيد العقباتي²، ولد بتلمسان سنة 804هـ/1401م نشأ وترعرع بها¹، ومن شيوخه:

1- الوثائق الرسمية: المعيار المغربي والجامع المغربي في فتاوى أهل إفريقية والمغرب، أخرجه مجموعة من العلماء بإشراف محمد حقي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981، ج8، ص232، ابن مريم: الستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة وطبع محمد بن أبي شبيب، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1326هـ/1908م، ص224.

2- أبو عبد الله محمد العقباتي: تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، نشره في:

Extrait du bulletin d'études orientales de l'institut français de DAMAS, T, XIX, 1967

- قاسم بن سعيد العقباتي² (ت 854هـ/1450م) وهو جده، كان يناديه بالجد الأقرب بقوله: "كان يقدم لنا عند شيخنا وسيدنا الجد الأقرب على ما جرى به عمل الأئمة اليوم"
- أبو عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد³ (ت 842هـ/1438م) ومن تلامذته الذين تأثروا به ونشروا علمه مذكرتهم:
- أبو العباس أحمد بن يحيى الوشرسي⁴ (ت 914هـ/1508م)، وقد جمع له فتاويه في كتاب المعيار.

- الفقيه المالكي أحمد بن حاتم البسطي⁵، وهو أحمد بن حاتم بن محمد بن حاتم بن عبد الله البسطي الصنهاجي الحبسي الفاسي، نزيل القاهرة، ويعرف عند المصريين بحاتم، من كبار علماء زمانه⁶.

عرف محمد العقباتي بسعة الاطلاع و غزارة العلم، وكان فقيها وأديبا ذا قلم رفيع، قيل عنه: "أنه كان فقيها عارفا

ص- ص 157-206.

1- نفسه، ص 201.

2- ابن مريم: المصدر السابق، ص 147-148، القلصادي: رحلة القلصادي، دراسة و تحقيق محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، دت، ص 106، وللمزيد عن مصادر ترجمته ينظر: نبيلة عيد الشكور: القضاء و القضاة في عهد الدولة الزيانية، ماجستير، جامعة الجزائر، 1996، ص 145.

3- السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، طبعة دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ج 7، ص 50-51.

4- ابن مريم: المصدر السابق، ص 53-54، القلصادي: المصدر السابق، ص 106.

5- نفسه، ص 224.

6- الوشرسي: المصدر السابق، ج 2، ص-ص 15-17، ج 4، ص 303، ج 5، ص-ص 107-109، ج 7، ص 248، ج 8، ص 232.

بالنوازل ذا ملكة في التصوف"¹، ويسبب شهرته وثقافته الواسعة ودهائه استدعاه السلطان الزياني أبو عبد الله محمد الثالث المتوكل على الله (866-873هـ/1462-1468م) وكلفه بمهمة دبلوماسية إلى تونس حيث حمل مرتين متتاليتين الهدايا والألطف إلى السلطان أبو عمرو عثمان، إلا أن المصادر المغربية تذكر بأن محمد العقباتي فشل في تحسين العلاقة السياسية بين الدولة الزيانية وبني حفص بل أصر أبو عمرو على غزو تلمسان سنة 870هـ/1466م فأحاطها بالعساكر وآلات الحصار، وألزم المتوكل على الأذعان لمطالبه، فجدد له الطاعة والولاء.²

توفي محمد العقباتي بعد عزله من منصبه في 23 من ذي الحجة سنة 871هـ/1467م³، ودفن بالجامع الأعظم قرب ضريح العلامة ابن مرزوق الحفيد.

2- مضمون الكتاب:

إن مؤلف تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر يعتبر أطول عمل في الحسبة المالكية على رأي موسى لقبال⁴، وأشهر تأليف على الحسبة في المغرب الإسلامي على رأس عبد الحميد حاجيات⁵.

1- السخاوي: المصدر السابق، ج1، ص268-269، ابن مريم: المصدر السابق، ص224.

2- السخاوي: المصدر السابق، ج7، ص37.

3- ابن مريم: المصدر السابق، ص224.

4- موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971.

5- عبد الحميد حاجيات: دور وظيفة الحسبة بالمغرب الأوسط في عهد بني زيان من خلال كتاب "تحفة الناظر" لأبي عبد الله محمد العقباتي المتوفي 871هـ/1467م،

لقد اشتمل هذا الكتاب الذي له علاقة بالتنمية الاقتصادية في المغرب الإسلامي على ثمانية أبواب ارتبطت بنظام للرقابة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تجعلها في إطار قواعد الشرع الإسلامي وفي نطاق المصلحة العامة للمجتمع فجاءت الأبواب على الشكل التالي:

الباب الأول: تضمن نص بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الباب الثاني: يتناول أحوال وجوب القيام بالمعروف والنهي عن المنكر وأحوال نديه أو حرمة.

الباب الثالث: في الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المحتسب وهي أربعة، أن يكون مسلماً، مكلفاً، عالماً بالمنكر الذي يقوم بتغييره، وقادراً على القيام به.

الباب الرابع: في كيفية تغيير المنكر وطريقة تناوله برفق و تلمظ واجتناب العنف كلما يفترض الأمر ذلك.

الباب الخامس: في مراتب تغيير المنكر، من الرفق والتلطف، ثم الوعظ والدعوة إلى البعد عن المعاصي من عقاب الله، ثم اللجوء إلى التأديب والإغلاظ بالقول والتفريع باللسان دون اللجوء إلى السب والذم ثم التغيير باليد إذا أمكن ذلك¹.

الباب السادس: في وجوب الكشف عن المنكر مع نبذ طريق التجسس، وإنما ينبغي الكشف عما اشتهر ذكره من المنكرات².

مجلة القرطاس للدراسات الحضارية و الفكرية، مختبر الدراسات الفكرية و الحضارية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، يناير 2015، ص11.

1- عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص12.

2- نفسه، ص نفسها.

الباب السابع: تضمن صوراً من المنكرات والمعاصي مثل الغيبة والنميمة والمجادلة، والحلف وتغيير أسماء الله وصفاته ومناكر المساجد والشوارع والطرق ومنكرات الأسواق، وتطرق محمد العقباتي في هذا الباب إلى مسألة خروج المرأة إلى المقابر، ودخولها إلى الحمام، واجتماعها إلى التوزيع¹، وما شدد على رفضه بعض الفقهاء من النساء هو خروجهن متزينات بأنواع الزينة، وجلوسهن إلى الصناعات²، والإطالة بالوقوف على حوانيت البياعين، وأضرحة الأولياء الصالحين والفسحة في المتزهات والبحر³.

الباب الثامن: تحدث عن كيفية التعامل مع أهل الذمة ومن كان في حكمهم من المعاهدين⁴، مثل حكم من تطلع على عورات

1- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص- ص 63-65.

2- نبيلة عبد الشكور: القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية، دار الحضارة، الجزائر، ص 193.

3- الحضرمي: السلسل العذب والمنهل الأحلى، نشر محمد الفاسي، مجلة معهد المخطوطات العربية، م 10، ج 1، ص- ص 37-99، وقد أشار ابن الحاج إلى أن قاضي فاس أبا الحسن الصغير كان قد تعرض لخروج النساء، فجعل أعواناً في كل شارع لمنعهن من الخروج، وذاق مفسدة الأعوان لمباشرهن، فجعل محاييس من مغراوة في كل شارع يملطخون بها أكسية من جاز من النساء فانتبهن عن ذلك، العبدري: المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انحلت وبيان شناعتها وقبحها، مكتبة جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ط سنة 1397هـ، فاس ج 1، ص 241. وللمزيد عن خروج النساء من بيوتهن ينظر، الحضرمي: نفسه، ن ص. نبيلة عبد الشكور: محاضرة "العادات المرتبطة بخروج المرأة من خلال تحفة الناظر لقاضي الجماعة محمد العقباتي التلمساني (ت 871هـ/1467م)"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، فبراير 2011، ص 2-14.

4- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 106.

المسلمين¹، وحكم رهبان الكنائس، وضرب الجزية، وحكم مشروعاتها وحكم أرض الصلح والعنوة، وفتوة الجد الأقرب في يهود البلاد التوتية².

وبلبي هذه الأبواب الثمانية خاتمة في أصل ولاية الحسبة، وشروط والي الحسبة، والفرق بينه وبين غيره ممن يتطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أما الذي يهمننا في هذه المداخلة فهو الباب السابع، والذي يعتبر المقصود في هذا الكتاب، وهذا ما أكدده محمد العقباتي بقوله: "وكان هذا الباب هو المقصود بالذات، وكل ما تقدمه من الأبواب كوسيلة إليه، والاطليعة بين يديه، لما تكفل من تفصيل ما وقع إجماله فيما سبق من ذكر المنكر وتفسير ما تقدم إبهامه، فيما يعامل به من تجاهر أو تستر"³.

فقد تضمن هذا الباب مذكرات الشوارع والطرق والمساجد والأسواق والمقابر، فكان المقصود حسب المؤلف برفع المنكرات وإزالة ما تنكره النفوس السليمة وتتأذى به، مما حرمه الشرع ونافره الطبع، فما تعاضم استكباره وقبح غاية القبح استظهاره في محل الملأ فكان السعي في إزالته ومحو أثره، يقوم بذلك الإمام ثم سائر الحكام من دونه ليدين بذلك عن طهارة باطنه وظاهره جميع الخاص والعام⁴.

1- نفسه، ص 104.

2- نفسه، ص 105.

3- نفسه، ص 29.

4- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 29.

إن منكرات الأسواق في كتاب "تحفة الناظر" كانت كثيرة،
منها ما ارتبط بالبيع والشراء، ومنها ما ارتبط بالغش والتطفيف
في الكيل، ومنها ما ارتبط بالاحتكار والربا، والتسعين والصرف،
فكيف حاول العقباتي تغييرها؟ وما هي جهوده في إيجاد الحلول
لإزالة تلك المعاصي والتجاوزات اللاأخلاقية؟

ومن منكرات السوق سنركز على مناكر الغش¹ والاحتكار²
والربا والتطفيف لأنها لا تمس التاجر فقط، بل تمس عامة
الناس في مآكلهم ومشربهم وملبسهم ومدخولهم، وأكثر من ذلك،
فقد حرمها الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
قبل أن يحرمها ويحاربها الفقهاء والعلماء.

أولا- الغش:

1- الغش في الأطعمة والمأكولات³: مثل:

1- الغش نقيض النصح، وفي الحديث: من غشنا فليس منا، أي ليس من أخلاقنا و
لا على سنتنا و شيء مغشوش، ابن منظور: لسان العرب، م4، دار صادر للطباعة و
النشر، ط1، بيروت، دت، ص990، وقال ابن خلدون أن خلق التجارة نازلة عن
خلق الرؤساء و بعيدة من المروءة و تتفاوت هذه الآثار بتفاوت أصناف التجار في
أطوارهم فمن كان سافل الطور محالفا لأشرار الباعة أهل الغش و الخلابة و الخديعة
والفجور في الإيمان إقرارا وإنكارا، ابن خلدون: المقدمة، دار الفكر للطباعة و النشر و
التوزيع، بيروت، 2007، ص500.

2- الاحتكار: الحكر، ادخار الطعام للبرص، و صاحبه محتكر و الاحتكار جمع الطعام
و نحوه مما يؤكل و احتباسه انتظار وقت الغلاء به و الحكرة: الجمع و الإمساك، ابن
منظور: نفسه، م1، ص687، و اعتبر ابن خلدون أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء
مشؤوم، وأنه يعود على فائدته بالتلف و الخسران، لأن الناس لحاجتهم إلى الأقوات
مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطرارا، و ما عدا الأقوات و المأكولات من
المبيعات لا اضطرار للناس إليها، ابن خلدون: نفسه، ص497-498.

3- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص- ص 219-234.

أ- القمح والشعير وجميع القطائن: و من ذلك الغش الذي يكون لي الأطةمة وغيرها، فمنه عدم غرلة القمح والشعير و جميع القطائن مما يمكن فيها من الغلث لأن بقاءها من الغش الذي يزداد للبائع في كمية المبيع مما ليس منه بحيث لو تجرد الغلث الذي وقع الغش به لم يساو شيئاً¹، ففي "أحكام السوق" سئل عن أهل الأفران البائعين الخبز هل يغربلون القمح والشعير والفلو والعدس والحمص وجميع القطائن²، ومنه خلط الجيد بالدئيء والفائق بالردئيء³، أي خلط القمح بالشعير، والقمح الطيب بالقمح الدوتي⁴.

ب- الغش في الزيت والسمن: أي كأن يخلط الرجل الزيت الردئيء بالزيت الجيد والسمن الجيد بالردئيء⁵، أو خلط الزيت القديم بالزيت الجديد⁶ لأن الزيت والسمن من الصنف الواحد الذي يختلط ولا بمنز يبعد الخلط جيده من رديئه، وقال ابن القاسم عندما سئل عن حكم هذا الخلط: "لا خير فيه ولا يحل وهذا من الشر، وإن كان يريد أن يبين إذا باع فلا خير في ذلك، ولا يحل له خلطه ولا أدري كيف سألت عن هذا قد قال لي

1- محمد العقباتي، المصدر السابق، ص254.

2- قال يحيى بن عمر: "أرى أن يلزم الطحانون بغرلة القمح و الشعير قبل بيعه"، يحيى بن عمر: أحكام السوق، الدار التولسية للنشر، تونس 1975، ص49.

3- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص254.

4- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص59.

5- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص254.

6- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص- ص 63-68.

مالك في شيء سألته عنه أنت حتى الساعة ها هنا تسأل عن مثل هذا؟"¹.

ج- الغش في اللبن والعسل: كخلط اللبن بالماء وخلط الألبان والزبد وخلط لبن البقر ولبن الغنم وخلط العسل الطيب بالرديء²، فخلط الماء مع اللبن لزيادة كمية اللبن فهو محظور ولا يجوز، أما إذا كان لمصلحته والتحام أجزائه، كما يصنع به عند إخراج زبده، فخلط الماء به إذ ذاك ليس بمحظور³، إن خلط الماء باللبن لاستخراج زبده وبالعصير لتعجيل تخليله لا بأس بذلك لأنه يفعل للإصلاح لا للغش والإفساد، وكذلك التبن يجعل تحت القمح عندما يخزن⁴.

د- الغش في اللحم: كخلط اللحم السمين باللحم الهزيل وشبه ذلك مما ينكره تمييز بعضه عن بعض⁵، وهذا ما نهى عنه القاضي عبد الله بن أحمد بن طالب بقوله: "قد نهيت قد نهيت الجزارين أن يخلطوا الفؤاد مع اللحم"⁶.

ومنع الجزارون من خلط الضأن بغيره من المعز أو بعض البطون، وهذا ما كان منتشرًا أيضًا في تونس والقيروان، لقول البرزلي: "وهم اليوم بتونس يبيعون اللحم ويضعون شيئًا من بعض البطون في الميزان على قدر الثمن في لحم البقر والغنم...و

1- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 253.

2- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص- ص 63-68.

3- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 253.

4- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص 68.

5- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 232.

6- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص 119.

في القيروان يفعلون ذلك في البقر دون الغنم"¹، رد عليه محمد العقباتي بقوله: "وكذا تقررت العادة ببلدنا تلمسان أن ما يبيعه الجزائر من اللحم يدخل في وزنه شيئاً من الكرش والمصران"².

ومن الغش أيضاً، أشار العقباتي إلى نفخ اللحم الذي سئل عنه مالك فقال: "أنا لا أكرهه وأرى أن يمنعوا من ذلك و هو يغير طعمه"، وهذا النفخ المقصود هو الذي يحدث بعد السلخ الذي يظهر اللحم سمينا³، وهو يكره الوجبين أحدهما يغير طعم اللحم والثاني أنه من الغش المنهي عنه في البيوع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا".

هـ- الغش في الخبز: ومنه ما يوجد في الخبز بعد طحنه من نقص في وزنه أو في طبخه أو في رداءة دقيقه⁴، وفي أحكام السوق أن من اشترى خبزة وكسرها أو أكل منها فوجد فيها حجارة فليردها مع ما قد أكل منها على البائع ويأخذ ثمنه، ويرجع البائع على الفران بثمانها المدفوع وينهي صاحب الفران عن هذا ويؤمر بأن لا يطحن القمح حتى يغربله وينقيه من الحجارة والغلت⁵، وإن وجد الخبز عند أصحاب الحوانيت ناقصاً فإنه يؤدب الفران

1- البرزلي: جامع مسائل الأحكام، مخطوط، دار الكتب الوطنية، رقم 4851، ج3، ص249.

2- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص227.

3- نفسه، ص- ص 225-226.

4- نفسه، ص224.

5- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص-ص 56-111.

والبائع وصاحب الحانوت إن علم بنقصه ويخرج من سوق المسلمين¹.

و- الغش في الزعفران والابزار والتوابل: فقد نهى مالك عن حرق المغشوش أو رميه، ورأى في رده إلى بائعه واسترجاع ثمنه.
2- الغش في الملبوس: ارتبط هذا النوع من المنكر بعدة صنائع منها:

* صناعة الخياطة: التي عرفها ابن خلدون بأنها: "الملاءمة بين تلك القطع المنسوجة والمقدرة ثوبا على البدن بشكله، وتعدد أعضائه، واختلاف نواحيها بالوصلات، حتى تصير ثوبا واحدا على البدن².

وفيه من هذا التعريف أن الخياطة لفظة خاصة بالأثواب الجديدة أو المنسوجة، أما خياطة الأثواب القديمة فقد أطلقوا عليها اسم الرفو، والقائم بها "الرفاء"³، ومعلوم أن الأداة التي يخيطن بها الخياط هي الإبرة، وهم ما عناه تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَيَدْخُلُونَهَا مِنْ خِيَاطِهَا﴾⁴، فالخياط بكسر الخاء هو الإبرة⁵، وهو ما يفسر لنا

1- نفسه، ص 56-57، ويدعو للتشديد على تأديبهم بذكره أعراض ولاية الأسواق على أصحاب الأفران بالأدب والانتقام، محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 223.

2- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص 733.

3- ابن أبي زيد: النوادر، المصدر السابق، ج 7، ص 70، وكان بالقيروان سوق للرفائين، ذكره المالكي في ترجمة الفقيه أبي محرز عبد الله الكتاني (ت 214هـ/830م) وهو ما يعنى وجود هذه السوق بالضرورة قبل هذا التاريخ، المالكي: الرياض، المصدر السابق، ج 1، ص 186.

4- سورة الأعراف، آية 40.

5- ابن منظور: لسان العرب، م 7، ص 298.

ارتباط صناعة الخياطة بمهنة الأبارين، الذين يتولون صناعة الإبرة.

وترتبط هذه الصناعة بصناعات أخرى منها الصباغة والرفاءة والقصارة وغيرها، وتسبقها أعمال تحضيرية للصوف مثل مهن الخلاص واللباد (صنع كباب الغزل)¹، وكذلك للقطن المحبب الذي يدفع إلى العامل يحله أو يندفه².

* صناعة الغزل و الحياكة: الغزل: غزل بفتح الزاي، غزلا و اغتزل الصوف، أي أمده وفتله خيطانا، و اغتزلت المرأة أي أدارت المغزل، والغزل هو مص المغزول³، فالغزل هو إمداد أو فتل المواد الأولية (الصوف، القطن، الكتان، الحرير) بالمغزل حتى يصير خيطا، ومن هنا يأتي دور الحائك وهو النساج، الذي عرف ابن خلدون وظيفته بـ "إلحام الغزل حتى يصير ثوبا واحدا"⁴، وسمي الحائك منوالا نسبة إلى خشبته أو آلتة التي يحوك عليها الغزل، وقد ورد في المدونة: "أرأيت أن دفعت إلى حائك غزلا ينسجه سبعا في ثمان..."⁵.

- 1- محمد حسن: التجار و الحرفيون بإفريقية بين القرن السادس و التاسع هجري، ضمن كتاب "المغيبون في تاريخ تونس"، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص74.
- 2- يحيى بن عمر: أحكام السوق، المصدر السابق، ص130.
- 3- ابن منظور: لسان العرب، المصدر السابق، ج11، ص- ص 491-493.
- 4- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص733.
- 5- سحنون: المدونة، المصدر السابق، ج3، ص372، تجدر الإشارة إلى وجود سوق الرهادرة أو الرهادنة بالقيروان منذ بداية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، المالكي: رياض النفوس، المصدر السابق، ج2، ص357، و سوق الرهادرة هو سوق الأقمشة والملابس بصفة عامة، وقد أجمع المستشرقون باستثناء كلود كاهان على أن لفظ "الرهادرة" مقصورة على التجار اليهود دون غيرهم، بينما استنتج فوزي محفوظ من خلال رياض النفوس للمالكي أن سوق الرهادرة بالقيروان لم يكن خاصا باليهود،

وكانت صناعة الغزل والنسيج تقام في الدكاكين وفي المنازل، وكانت النساء تبيع خصل الصوف في سوق الغزل¹.
* صناعة الصباغة: و الصباغة مرحلة هامة وأخيرة لتهيئة المنسوجات، وهي صناعة ملوثة أكثر من غيرها، وهو ما يفسر مجاورتها للقنطرة خارج أسوار المدن.

* صناعة الجلد والدباغة: اعتبرها ابن خلدون من الكماليات²، لكنه عدها من أهم صنائع المغرب القليلة وغير المستحكمة³.
والغش الملبوس هو ما يكون به من ثياب صوف وكتان وقطن، فأما ما كان في الصوف فكما فعله الفراءون من تزيين ألبسة الفراء لتحسين وجوها وسر بعص عيوبها⁴، ومن الغش أيضا في الفرو إدخال ما يظهر الشدة والثخانة فيما أصله الخفة والصفاقة، ومنه أيضا حشوا القلنسوة بقطن أو صوف بال غير

بل و المسلمين المحليين أيضا، فصفة الرمدان تطلق في افريقية على كل من يتعاطى تجارة القماش بصفة عامة، فوزي محفوظ رهادنة: المرجع السابق، ص- ص 17-61. ويؤيد ذلك نسبة لقب "الرمدار" أو "الرمدان" إلى أسماء مسلمة في النقائش الجنائزية بالقيروان، مثل أبي عبد الله محمد يحيى الرمدار، عبد العزيز بن خلف الرمدار، عتيق بن أحمد الرمدان، عوض أبي علي الرمدار، محمد بن علي بن اسماعيل الأنصاري الرمدان وغيرهم...

1- المالكي: رياض النفوس، المصدر السابق، ج2، ص146. وفي هذا الشأن أخبرنا محمد العقباتي أنه كما يفعل عندنا في المجتمع يسمونه التويزة، يغزلن عند امرأة واحدة في منزلها تدعوهن، من كتان أو صوف إعانة ورفقا، محمد العقباتي: المصدر السابق، ص264، نبيلة عبد الشكور: القضاء و القضاة في عهد الدولة الزيانية، المرجع السابق، ص193.

2- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص503.

3- نفسه، ص507.

4- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص219.

معتاد، كحل القلائس مع القطن أو القطن مع الجريد أو جعله من تحته في القلائس وغيرها¹.

وكذا معالجة للثوب القديم بالقصارة وصقالة الكحل فيوهم بذلك أنه جديد، كالصبغ في بعض الأكياس البالية وتشويكها لاستخراج الوفير و خياطها أثوابا يزعم أنها جديدة وما أشبه ذلك من رفو الثوب².

3- الغش في الدراهم والدنانير:

إن من أنواع الغش الشهيرة في المغرب الإسلامي غش العملة التي تكون ناقصة أو زائفة أو رديئة³، وأول ما نظر سحنون في الأسواق فنظر فيما يصلح من المعاش، وما يغش من السلع، ويجعل الأمانة على ذلك، ويؤدب على الغش، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك وأول من قدم أمانة في البوادي⁴. وذكر العقباتي أن الدراهم والدنانير المغشوشة بالنحاس لا يحل لأجل أن يغش بها فيعطها على أنها طيبة، ولا يبيعها لمن يعلم أنه يغش بها ويكره له أن يبيعها لمن لا يأمن أن يغش بها مثل الصيارفة وغيرهم من أشباههم⁵.

1- نفسه، ص 217.

2- نفسه، ص نفسها.

3- ابن سحنون: الأجوية، المصدر السابق، ص- ص 172-174، ويقول ابن عمر: "ولا يغفل النظر إن طهر في سوقهم دراهم مبرجة أو مخلوطة بالنحاس" أحكام السوق، المصدر السابق، ص 33.

4- القاضي عياض: ترتيب المدارك، المصدر السابق، م 1، ص 600.

5- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 215.

ثانيا- منكر الاحتكار والتطفييف والربا:

1- منكر الاحتكار و التطفييف:

لقد جعل العقباتي الاحتكار لزمان مسغبة، وقال المالكي: "إذا غلا الطعام واحتيج إليه وكان بالبلد طعام"، فأرى أن يؤمن أهله فيخرجونه إلى السوق فيباع إذا احتاج الناس إليه وإنما يكون ذلك عن حاجة الناس وليس هذا في كل زمان¹، إذ لا يصح أن يترك الناس يجوعون وفي البلد طعام عند من يريد له للبيع²، وما يشبه هذا من مصلحة العامة قول النبي صلى الله عليه و سلم: "بيع حاضر لباد ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق"، فلما رأى النبي صلى الله عليه و سلم أن ذلك يصلح للعامة أمر فيه بذلك، وعندما أمر مالك الإمام بأمر من كان عنده فضل طعام أن يبيعه إنما يريد الطعام الذي اخترنوه لذلك لإطعام جميع الناس، خاصة إذا اشتدت السنة يؤمرون بإخراجه وبيعه للناس³، وبخبرنا العقباتي أن الاحتكار في أيام الرخاء جائز في المشهور وإذا كانت الأخبار الواردة في التحذير من ذلك في هذا الباب كثيرة⁴.

1- الإمام مالك: الموطأ، ص443.

2- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص214.

3- سجنون: المدونة، ج3، ص290.

4- العقباتي: المصدر السابق، ص212، وقال ابن القاسم: "سمعت مالكا يقول الحكمة في كل شيء في السوق من الطعام و الكتاب و الزيت و جميع الأشياء و الصوف و كل ما يضر بالسوق و السمن و العسل و العصفر و كل شيء قال مالك يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب قلت فإن كان ذلك لا يضر بالسوق قال مالك فلا بأس بذلك إذا كان لا يضر بالسوق"، سجنون: المدونة، المصدر السابق، ج3، ص290.

وكان من أكثر أنواع الغش نقص الوزن مثل الخبز،
وكذلك التطفيف في الكيل¹.

2- منكر الربا:

ومن أكبر ما بقي ذكره من منكر الأسواق التي يشتد
الحكام في تغييرها ويتقدموا بالتغليظ القوي في زجر من أذعن
ببقائها وتقريرها منكرات الربا فتلك المعصية التي أذن الله فيها
بالحرب وبما وقع من محكم التنزيل من الوعيد في شأنها تؤكد
انقباض أفئدة العقلاء من الكرب²، قال مولانا الكريم في قرآنه
العظيم "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن
كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله"³،
وقال: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه
الشيطان من المس"⁴، ونظيره في الآيات القرآنية والأحاديث
النبوية كثير.

ويختتم العقباتي منكرات الربا بفتوى جده الأعلى ثم
جده الأقرب بمسؤولية الأمانة الثقات والعلماء بردع من
يتعاطاها من أهل الشر والفساد، والعقوبة الموجهة لفاعل
الربا⁵.

1- ابن عمر: المصدر السابق، ص- ص 56-108، ابن سحنون: الأجوبة، المصدر
السابق، ص 175-176.

2- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 204.

3- سورة البقرة، الآية 278-279.

4- سورة البقرة، الآية 275.

5- محمد العقباتي: المصدر السابق، ص 199-200.

ونخلص إلى أن تلمسان كغيرها من بلدان المغرب الإسلامي عرفت أنواعا من البيوع المحرمة والمكروهة من بيوع بالأجال وبيوع فاسدة و مرابحة وبيوع الغرر¹، وعرفت مع ناحيتها "المزابنة" وهي بيع الثمر بالتمر كيلاً²، والمساومة والمبايعة وتلقي الركبان رغم نهى الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال: "لا تلقوا الركبان للبيع، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد"³.

-خاتمة-

- إن الجدير بالملاحظة أن هذا الكتاب يتحدث عن نظام الحسبة بتلمسان وأقطار المغرب الإسلامي الأخرى في عصره، أي في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر للميلاد، وذلك في عهد الدولة الزيانية، بعد حوالي قرن من وفاة أبي عبد الله الشريف ومعاصره سعيد العقباتي وعبد الرحمن ابن خلدون وأخيه أبي زكرياء يحيى وأبي عبد الله محمد ابن مرزوق الخطيب وغيرهم الذين ساهموا في ازدهار الحياة الفكرية والثقافية، واستمر ذلك الازدهار في عصر أبي عبد الله محمد العقباتي مؤلف كتاب الحسبة الذي عاصر العديد من العلماء أمثال جده قاسم العقباتي المتوفى سنة 854هـ، وابن مرزوق الحفيد المتوفى سنة 842هـ، وأبي العباس أحمد ابن زاغو المتوفى سنة 845هـ، وأبي عبد الله محمد بن العباس المتوفى سنة 871هـ، والشيخ محمد

1- محنون: المدونة، المصدر السابق، ج3، ص- ص 108-206-244.

2- الإمام مالك: الموطأ، المصدر السابق، ص402.

3- نفسه، ص443.

بن يوسف السنوسي المتوفى سنة 895هـ، وأبي العباس أحمد ابن زكري المتوفى سنة 900هـ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي المتوفى سنة 909هـ، وكلهم من علماء تلمسان مما يدل على استمرار الازدهار الفكري والثقافي بالمغرب الإسلامي في عصر أبي عبد الله العقباتي مؤلف كتاب "تحفة الناظر" في الحسبة.

- نلاحظ أيضا أن نفس المذكرات التي عاشت بها تلمسان في عصر المؤلف كانت منتشرة في بقية بلاد المغرب الإسلامي في القرنين الثاني والثالث الهجريين وذكر ذلك مؤلف "أحكام السوق" ليحيى بن عمرو والذي استعان به مؤلفنا في إبداء آرائه وإصدار أحكامه، وقد تضمن هذا المؤلف أسئلة كثيرة حول الغش والتطفيف والتسعير وغيرها وجاد فيه أكثر من 130 صفحة حول دور المحتسب في مراقبة أهل الحرف من حناطين وخبازين وفرانين وجزارين وخرازين.

إضافة إلى مسائل أخرى تهتم عامة الناس مثل حماية العامة من تصرفات الجزارين والبقالين والآداب العامة وغيرها، كما ألف بعض الفقهاء في مسائل السماسرة، كما تجاوزت الحسبة أحكام السوق إلى مسائل أخلاقية مثل الحكم في دور الأذى والفجور، وقطع النبيذ والخمر، وكذا أحكام البنيان والنظافة وأهل الذمة، والصيارفة، وقد تعرض ابن عمر إلى أغلب المسائل التي تناولها السقطي.

- نستنتج كذلك أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاصرها مؤلف كتاب "تحفة الناظر" تختلف

كثيراً عن أوضاع أقطار المغرب الإسلامي في عصرنا هذا وتتطلب البحث عن الحلول المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- ونختم قولنا هذا بما ختم به الدكتور عبد الحميد حاجيات مقاله المعنون بوظيفة الحسبة من خلال تحفة الناظر في مجلة القرطاس الحضاري (العدد الثاني)، وهو أن أبا عبد الله محمد العقباتي حاول تقديم نظام صالح لكل مجتمع في جميع العصور معتمداً على نصوص تم تطبيقها في ظروف تختلف في بعض المجالات عن أوضاع عصرنا هذا.

وهذا يعني أن إيجاد الحلول المساعدة للتغلب على بعض القضايا الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية يتطلب اللجوء إلى وسائل حديثة يمكن الاستعانة بها لتكوين أجيال جديدة تبذل مزيداً من الجهود من أجل الابتعاد عن المنكرات والمعاصي وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، اعتماداً على ما حدث في عصرنا من تطور هام في مختلف المجالات، ولذا فينبغي تطبيق منهجية في تكوين الأجيال الجديدة تعتمد على الأسس الاعتقادية والأخلاقية والدينية وتتجه إلى المستقبل لتحقيق تنمية اقتصادية.

-قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي زيد (أبو محمد عبد الله): النوادر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات، تحقيق محمد الأمين بوخيزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999.
2. ابن أَس، مالك، الموطأ، رواية يحيى بن كثير الليثي، دار الفكر، بيروت 1989.

3. ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ/1405م)،

المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 500.

4. ابن منظور الإفريقي المصري (أبو الفضل جمال الدين محمد بن

مكرم): لسان العرب، مجلد 4، دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،

بيروت، دون تاريخ.

5. أبو عبد الله (محمد بن سحنون التنوخي)، كتاب الأجوبة، تحقيق حامد

العلوي، دار سحنون تونس 2000.

6. أبو عبد الله محمد العقباتي، تحفة الناظر وغنية الذاكري حفظ

الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، نشره في: Extrait du

bulletin d'études orientales de l'institut français de DAMAS, T, XIX

,1967

7. البرزلي (أبو القاسم بن أحمد بن اسماعيل البلوي)، جامع مسائل

الأحكام، مخطوط، دار الكتب الوطنية، رقم 4851.

8. الحضرمي، السلسل العذب والمنهل الأمل، نشر محمد الفاسي، مجلة

معهد المخطوطات العربية، المجلد 10، الجزء الأول، دون تاريخ.

9. سحنون (بن سعيد التنوخي ت 240هـ/854م)، المدونة، نشر محمد

ساسبي المغربي التونسي، الجزء الثالث، مطبعة السعادة، مصر، 1905.

10. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، طبعة دار مكتبة

الحياة، بيروت، لبنان، الجزء السابع، دون تاريخ.

11. عبد الحميد حاجيات، دور وظيفة الحسبة بالمغرب الأوسط في عهد

بني زيان من خلال كتاب "تحفة الناظر" لأبي عبد الله محمد العقباتي

المتوفي 871هـ/1467م)، مجلة القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية،

مختبر الدراسات الفكرية والحضارية، جامعة تلمسان، العدد الثاني،

يناير 2015.

12. العبدري، المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على

بعض البدع والعوائد التي انحلت وبيان شناعتها وقبحها، مكتبة

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الجزء الأول، فاس، طبعة سنة 1397هـ.

13. القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.

14. الفلصادي (علي بن محمد القرشي الأندلسي ت 891هـ/1486)، رحلة الفلصادي، دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978.

15. المالكي (أبو بكر عبد الله بن محمد ت في القرن 5هـ/11م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزادهم ونساجهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، الجزء الأول، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

16. محمد حسن، التجار والحرفيون بإفريقية بين القرن السادس و التاسع هجري، ضمن كتاب "المغيبون في تاريخ تونس"، بيت الحكمة، تونس، 1999.

17. موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها و تطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971.

18. نبيلة عبد الشكور، محاضرة "العادات المرتبطة بخروج المرأة من خلال تحفة الناظر لقاضي الجماعة محمد العقباني التلمساني (ت 871هـ/1467م)"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، فبراير 2011.

20. نبيلة عيد الشكور: القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية، ماجستير، جامعة الجزائر، 1996.

21. الولشريسي، المعيار المغرب و الجامع المغترب في فتاوى أهل افريقية و المغرب، أخرجه مجموعة من العلماء بإشراف محمد حقي، منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الرباط، 1981، ج8.

مجلة عصور المجلد 17 العدد الثاني ديسمبر 2018

ردم ISSN 1112-4237 الأيداع القانوني Depot légal 868-2003

22. ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة و
طبع محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1326هـ / 1908م.
23. يحيى بن عمر، أحكام السوق، الدار التونسية للنشر، تونس 1975.